

قانون الأسرة للنساء في أونتاريو



## الحل البديل للمنازعات وقانون الأسرة

جميع السيدات. وقانون واحد للأسرة  
اعرفي حقوقك

**flew** Family Law  
Education for Women  
Women's Right to Know

**fodf** Femmes ontariennes et  
droit de la famille  
Le droit de savoir



**CCMW**

Canadian Council of Muslim Women  
Le conseil canadien des femmes musulmanes



قام المجلس الكندي للمرأة المسلمة (CCMW) بإعداد تلك المعلومات لتوفير المعلومات الأساسية للسيدات المسلمات عن قانون الأسرة بأونتاريو حسبما ينطبق على الجاليات الإسلامية. ونتمنى أن نقدم إجابات للأسئلة الرئيسية عما إذا كان من الممكن استخدام قوانين الأسرة الإسلامية لحل النزاعات الخاصة بقانون الأسرة في كندا.

# الحل البديل للمنازعات وقانون الأسرة

يقصد من هذا الكتيب إمدادك بالمعرفة الأساسية بالقضايا القانونية. فهو ليس بديل عن الاستشارة والمساعدة القانونية المقدمة للأفراد. فإذا كنت تتعاملين مع القضايا الخاصة بقانون الأسرة قومي بالحصول على الاستشارة القانونية في أسرع وقت ممكن لحماية حقوقك. وللمزيد من المعلومات عن كيفية الوصول لمحامي مدفوع الأجر في مجال قانون الأسرة انظري الكتيب الخاص بهيئة FLEW بعنوان "الحصول على المساعدة بشأن مشكلاتك المتعلقة بقانون الأسرة" يمثل وقت انهيار الأسرة" على الموقع الخاص بهيئة FLEW على الإنترنت [www.onefamilylaw.ca](http://www.onefamilylaw.ca).

عندما يتم الانفصال بينك وبين زوجك سيتعين عليكما التعامل مع العديد من القضايا القانونية. فسيكون عليكما مثلا اتخاذ القرارات بشأن الدعم المالي وكيفية رعاية أطفالكما وكيفية تقسيم ممتلكات الأسرة. ويمكنكما الذهاب للمحكمة لاتخاذ تلك القرارات. كما يمكنكما أيضا اتخاذ بعض الترتيبات غير الرسمية أو الاستعانة بفكرة الحل البديل للمنازعات والمعروف اختصاره بالإنجليزية باسم (ADR).

لا تقومي باللجوء للحل البديل للمنازعات لتسوية نزاع مع شخص يتسم بالعنف أو سوء المعاملة. لا مع شخص حاول ابتزازك أو شخص يتمتع بسلطة أأثر منك.

## ما هو الحل البديل للمنازعات؟

يعتبر الحل البديل للمنازعات أسلوباً غير رسمي لتسوية خلاف ما. فيمكن للطرفين التفاوض أو العمل من خلال وسيط أو محكم. وتعتبر أساليب التفاوض والوساطة والتحكيم أنماط مختلفة من الحل البديل للمنازعات. ولا يمكن إجبارك على اللجوء للحل البديل للمنازعات في أي من قضايا قانون الأسرة. بل يتعين أن تختاري وزوجك السابق هذا الأسلوب بإرادتكما الحرة.

فإذا كنت تفكرين في اللجوء للحل البديل للمنازعات عليك التحدث مع أحد المحامين. فإذا لم تفعلي ذلك قد تقومين بالتنازل عن حقوق لا تعرفين أنها لك.

**متى يمكنك الاستعانة بالحل البديل للمنازعات:**  
في بعض قضايا الأسرة قد يكون اللجوء للحل البديل للمنازعات أفضل من اللجوء للمحكمة. وفيما يلي أسباب ذلك:

- يمكن أن يكون لك المزيد من التحكم فيما قد يحدث لقضيتك.
- يمكنك اختيار طريقة التعامل مع قضيتك.
- يمكن أن يكون أسرع وأرخص من القيام برفع قضية أمام المحكمة.
- قد يكون أقل استثارة للمشاعر من اللجوء للمحكمة.

وقد يكون الحل البديل للمنازعات أسلوب جيد بالنسبة لك ولزوجك للتعامل مع القضايا الموجودة بينكما عند انتهاء العلاقة بينكما وذلك إذا كانت العلاقة بينكما تتسم بالانفتاح والأمانة. ويتعين إن أمكن أن يكون لديك محام لمساعدتك.

غير أن الحل البديل للمنازعات لا يعتبر أسلوب جيد لكافة أنواع المنازعات. فلا ينصح باللجوء للحل البديل للمنازعات في الحالات التالية:

- إذا كنت تشعرين أن زوجك لا ينصت لك أو لا يحترمك.
- إذا كان لا يمكنك التحدث مع زوجك.
- إذا كان لا يمكنك التعاون مع زوجك.
- إذا قام زوجك بإساءة معاملتك أو استخدام العنف معك.
- إذا حاول زوجك تخويفك أو ابتزازك.
- إذا كان زوجك يستطيع استغلالك.
- إذا كان زوجك يتمتع بسلطة أكثر منك.

## ما هي الأنواع المختلفة من الحل البديل للمنازعات؟

هناك أربعة أنواع من الحلول البديلة للمنازعات يمكن الاستعانة بها للتعامل مع المنازعات الخاصة بقانون الأسرة وهي: التفاوض، والوساطة، والتحكيم، وقانون الأسرة التعاوني.

### 1. التفاوض

يمكن أن يتم التفاوض بأسلوب غير رسمي على الإطلاق. بحيث تتحدث وزوجك السابق معا حتى تتوصلا إلى اتفاق. فيمكنكما أن تتحدثا مع بعضكما البعض أو الاستعانة بمحاميين للحديث بالنيابة عنكما. وأحيانا ما يكون لأحد الطرفين محامي دون الآخر وهذا أمر لا ينصح به. ويحاول معظم المحامين اللجوء للتفاوض قبل اتخاذ القرار بالذهاب بالقضية للمحكمة. وليس من الضروري الاستعانة بمحاميين في كافة حالات التفاوض.

وعند قيامكما بالتفاوض ستتوصلان إلى اتفاق شفهي. فعليكما التأكد من كتابة الاتفاق تحريريا وتوقيع كل منكما عليه. فإذا لم يكن الاتفاق محررا سيكون من الصعب تفعيله.

## 2. الوساطة

يساعد الوسيط الأشخاص على الحديث مع بعضهم البعض والتوصل إلى اتفاق. والوسيط يدري بكيفية التعامل مع المنازعات وعادة ما يكون الوسطاء من الأخصائيين الاجتماعيين أو النفسيين أو المحامين. ويلجأ بعض الأزواج من المسلمين للإمام الذي يتبعونه للمساعدة على حل المشكلات بينهما عند انهيار العلاقة. وفي هذه الحالة يتصرف الإمام كوسيط. وعلى العكس من التحكيم في أمور قانون الأسرة (والذي ستم مناقشته لاحقاً) لا ينبغي على الوساطة في مجال قانون الأسرة إتباع إجراءات أو قواعد معينة. ويعني هذا إمكانية أن يضع الوسيط في اعتباره المبادئ الدينية أثناء محاولته مساعدتك وزوجك للوصول لاتفاق.

ويجب أن يكون الوسيط عادلاً بحيث لا يقوم بتفضيلك أو تفضيل زوجك في النزاع. ويمكن له اقتراح أساليب لحل النزاع ولكنك غير مجبرة على إتباع نصيحته. وهو ليس بإمكانه تقديم الاستشارة القانونية.

ويتعين عليكِ التحدث مع محامي قبل المشاركة في عملية الوساطة. ويمكن للمحامي أن يشرح لكِ حقوقكِ وواجباتك غير أنه عادة لا يقوم بحضور الوساطة معكِ.

وفي حال عدم رضائك عن الوساطة يمكنك تركها وبالتالي ستنتهي. ولا يمكن للوسيط حتى ولو كان الإمام الذي تتبعينه إجبارك على الموافقة على شيء لا تريدين الموافقة عليه. وإذا لم تتمكننا من الوصول إلى اتفاق ستنتهي عملية الوساطة. وفي تلك المرحلة يمكنك محاولة شكل آخر من أشكال الحل البديلة للمنازعات أو اللجوء للمحكمة. وفي حال توصلكما لاتفاق أثناء الوساطة، لا ينبغي التوقيع على هذا الاتفاق قبل قيام محامي بقراءته.

وعملية الوساطة هي عملية مجانية. فيمكنك الحصول على وسيط في أي محكمة من محاكم الأسرة بأونتاريو. كما يمكنكما أيضا الاستعانة بوسيط خاص على نفقتكما إذا كان ذلك بمقدوركما. وفي حال حصولك على الاستشارة القانونية قد يتعين عليك أيضا دفع رسوم للمحامي.

ويمكن اعتبار الخلع، وهو الطلاق الذي يتم بالتفاوض، درب من التفاوض إذا توصلت لاتفاق مع زوجك فيما بينكما. ولكن يمكن اعتباره أيضا نوع من الوساطة في حالة قيام الإمام أو أي شخص آخر بمساعدتكما للتوصل للاتفاق.



### 3. التحكيم

في عملية التحكيم تقومين وزوجك السابق بالاستعانة بشخص آخر مدفوع الأجر لحل النزاع بينكما. ويعرف هذا الشخص بالمحكم. ولا يمكن للمحكم إعطاء تصاريح الطلاق أو بطلان الزواج وإنما يمكنه التحكيم بشأن الحضانة والنفقة ورؤية الأطفال وكيفية تقسيم الممتلكات. ولا يمكن للمحكمن اتخاذ القرار إلا بشأن القضايا التي تطلبان منهم حلها. ويتعين على المحكم الرجوع فقط لقانون الأسرة بكندا أو بأونتاريو.

ويشبه التحكيم قضايا المحاكم ولكنه يتسم بأنه أقل رسمية. ويكون لدى معظم الأشخاص محامي. ويمكن خلال الجلسة لك ولزوجك الإدلاء بشهادتكما والتعبير عما تريان أنه عادل. وبعد أن يتكلم كل منكما سيقوم المحكم باتخاذ القرار. ويطلق على قرار المحكم قرار التحكيم. وينبغي أن يتم تحرير كافة قرارات التحكيم الخاصة بقانون الأسرة.

وفي إبريل/نيسان من عام 2007 تم إجراء تغييرات قانونية هامة على القانون الخاص بالتحكيم في مجال قانون الأسرة بمقاطعة أونتاريو. فهناك الآن قواعد خاصة عن من يمكنه العمل كمحكم لشؤون قانون الأسرة وكيفية إجراء عمليات التحكيم الخاصة بقانون الأسرة.

وبسبب تلك التغييرات التي طرأت على القانون يتعين على المحكمن في مجال قانون الأسرة من غير المحاميين الحصول على بعض التدريب في مجال قانون الأسرة. كما ينبغي حصول جميع المحكمن على التدريب على كيفية التعرف على علامات العنف العائلي. وهذا يعني أن أي قرار خاص يتخذه شخص لا يعمل كمحكم في مجال قانون الأسرة لا يعتبر ملزما من الناحية القانونية ولا يمكن تفعيله.

أحياناً تكون السيدات، تحت ضغط سؤال شخص ما يحترمه مثل أحد الأطباء أو القادة الدينيين لاتخاذ قرار بشأن نزاع متعلق بقانون الأسرة. ولكن لو لم يكن هذا الشخص محكماً لن يكون قراره ملزماً من الناحية القانونية، وبالتالي لا يمكن تفعيله. فإذا كان ينتابك القلق لأن الشخص الذي يقرر بشأن قضيتك ليس محكماً حقيقياً، اطلبى الاطلاع على ما يثبت أنه مؤهلاً للقيام بهذا العمل.

ومن التغييرات الهامة الأخرى في القانون أنه ينبغي أن تتبع كافة عمليات التحكيم الخاصة بقانون الأسرة القانون الكندي وإلا لن يتم اعتبار قرار التحكيم قانونياً. فعلى سبيل المثال لا يمكن للمحكّمين الحكم بأن يحصل زوجك على أكثر من نصف ممتلكات أو نصف قيمة ممتلكات الأسرة لأن القانون الكندي ينص على أن كلاً من الزوجين يجب أن يحصل على نصف الممتلكات أو نصف قيمتها عندما يتم الطلاق بين الزوجين. غير أن بعض المحاميين والأئمة المسلمين وغيرهم لا يزالون يقومون بالإعلان عن خدمات "التحكيم" طبقاً لما يدعون أنها تقوم على "مبادئ الشريعة". إلا أنه بسبب التغييرات التي تم إجرائها على القانون لا يمكن تفعيل قرارات التحكيم القائمة على "مبادئ الشريعة".

وإذا لم تكوني على دراية بحقوقك طبقاً للقوانين الكندية، عليك التحدث مع محامي قبل الموافقة على إجراء التحكيم. وبمجرد بدء عملية التحكيم لا يمكنك التراجع. بل عليك طاعة قرار المحكم. فطالما يتبع قرار التحكيم القوانين الكندية يعتبر ملزم من الناحية القانونية.

دائماً ما يكون من حقك التقدم بطلب للمحكمة بالتصريح بالاستئناف ضد قرار التحكيم. ولا يمكنك التنازل عن هذا الحق. فإذا قمت بمعارضة القرار يمكن للمحكمة استبدال قرار التحكيم بقرارها. وقد تقوم المحاكم بذلك إذا نص قرار التحكيم على أي شيء لا يتعلق بقانون الأسرة أو إذا أمر بشيء لم يكن للمحكمة أن تأمر به. كما ستقوم المحاكم بالتأكد من إتباع قرارات التحكيم الخاصة بالحضانة والرؤية لقانون إصلاح قانون الطفل. ولن تنفذ المحكمة إلا الأوامر التي تمثل المصلحة العليا للأطفال.

ويمكن أن تكون عملية التحكيم مكلفة إذ يتعين عليك الاستعانة بمحامي. كما قد يتعين عليك أيضاً دفع رسوم للمحكم. وحتى في حال عدم وجود محامي معك أثناء الجلسة، يتعين عليك إثبات حصولك على الاستشارة القانونية قبل الموافقة على التحكيم. وستعتمد التكلفة على ما يتقاضاه كل من المحامي والمحكم. ولن تقوم هيئة المساعدات القانونية بدفع رسوم التحكيم الخاصة بقانون الأسرة.

ويمكنكما التقرير بالاستعانة بالتحكيم فقط عند انهيار العلاقة بينكما. ولا يمكن تفعيل أي فقرات موجودة في عقد الزواج أو اتفاق السكنى المشتركة. بشأن الاستعانة بالتحكيم فلا يمكنكما التعهد في عقد *nikahnameh* أو وثيقة *aqd* بالاستعانة بالتحكيم لحل مشكلاتكما الأسرية القانونية.

كيف يتم تفعيل قرارات التحكيم؟

بعد انتهاء عملية التحكيم يمكنك التقدم بطلب أمام محكمة الأسرة لتنفيذ قرار التحكيم. وبمجرد إرسال الطلب يمكن للمحكمة أن تقرر تنفيذ قرار التحكيم وكأنه أمر محكمة في حال وفاء القرار بشروط معينة.

هل يمكنني تنفيذ قرار التحكيم القائم على "الشريعة" إذا كان قد تم اتخاذه قبل إجراء التغييرات على القانون؟ لم يطلب من أي محكمة القيام بذلك حتى الآن. ومن غير المحتمل على الإطلاق أن تقوم المحكمة بتفعيل قرار تحكيم "قائم على الشريعة". فإذا اختلفت وزوجك حول بنود قرار التحكيم القائم على "الشريعة" يمكنكما محاولة التفاوض للوصول إلى اتفاق. ولو لم تتمكنوا من التوصل إلى اتفاق، يمكنكما الاتفاق على تحكيم آخر يتبع القواعد الجديدة أو يمكنكما التقدم للمحكمة للمساعدة في التعامل مع تلك القضايا.

#### 4. قانون الأسرة التعاوني

ويطلق على النوع الأخير من أنواع الحل البديل للمنازعات والمستخدم في مجال قانون الأسرة قانون الأسرة التعاوني وهو شكل جديد من أشكال الحل البديل للمنازعات؛ حيث تعملين وشريك حياتك السابق ومحاميكما معا لحل قضايا النزاع.

ويعد هذا أسلوب مختلف للعمل بالنسبة للمحامين. ففي المحكمة يتعين على المحامين الدفاع عن حقوق عملائهم دون وضع احتياجات الطرف الآخر في الاعتبار.

وعادة ما يكون قانون الأسرة التعاوني أسرع وأرخص من اللجوء للمحكمة. كما أنه يتسم بالهدوء المعنوي أكثر من اللجوء للمحكمة. ولكنه لا يعتبر فكرة جيدة لجميع الأزواج والزوجات. فهذا الأسلوب ينجح فقط إذا كان كلا الطرفين يحترم الآخر وكانا يعملان معا لحل مشكلاتهما. ولا يمكن اللجوء لقانون الأسرة التعاوني إلا لمن بمقدورهم دفع رسوم الاستعانة بمحامي.

وأحيانا لا يتوصل الزوجان اللذان يلجئان لقانون الأسرة التعاوني إلى اتفاق. فلو حدث ذلك يتعين عليك الاستعانة بمحامي جديد لتمثيلك بالمحكمة.

ويمكن أن يكون اللجوء لقانون الأسرة التعاوني مكلفا إذ يتعين أن يكون لديك محامي. وستعتمد التكلفة على المبلغ الذي تقومين بدفعه لمحاميك. ولن تقوم هيئة المساعدات القانونية Legal Aid بدفع رسوم المحامي الذي سيقوم بمساعدتك.

## سيناريوهات لبعض القضايا:

1. ذهب كل من نادية وأمين للإمام للحصول على المشورة عن كيفية التعامل مع القضايا الخاصة بقانون الأسرة عند انهيار العلاقة بينهما. وقدم لهم الإمام النصيحة بناء على الشريعة. وقامت كل من نادية وأمين بتضمين نصيحة الإمام في اتفاق قاما بالتوقيع عليه. هل يعتبر الاتفاق قرار تحكيم؟ وهل يمكن تفعيله؟

الإجابة: لا يعتبر الاتفاق قرار تحكيم. فعلى الرغم من تقديم الإمام للنصيحة، إلا أنه لم يقر باتخاذ قرار. فالذهاب للحصول على النصيحة من شخص ما يختلف عن التحكيم الملزم. غير أنه قد يتم تفعيل الاتفاق باعتباره اتفاقاً للانفصال إذا قام كل من نادية وأمين بتوقيع الاتفاق أمام شهود. فالقانون يسمح للأشخاص بالتنازل عن حقوق معينة عند التفاوض بشأن اتفاقات التسوية.

2. اتفق كل من ألما وباسم تحريريا على تقديم القضايا الخاصة بقانون الأسرة بينهما للإمام لاتخاذ قرار. وقد حصل الإمام على التدريب كمحكم من معهد معتمد للمحكمين بأونتاريو. ولم يطلب من ألما وباسم الحصول على مشورة قانونية مستقلة. وقام الإمام بالتقرير في كافة القضايا بما فيها النفقة وتقسيم الممتلكات والملكية بناء على مبادئ الشريعة. فهل يعتبر قرار التحكيم قابل للتفعيل؟

الإجابة: لا يمكن تفعيل قرار التحكيم. فعلى الرغم من أنه يبدو أن الإمام لديه التدريب المناسب إلا أن قراره لا يعتبر قابل للتفعيل لأن ألما وباسم لم يقوما بالحصول على مشورة قانونية مستقلة، ولأن الإمام اعتمد على قوانين الشريعة، وليس على مبادئ قانون الأسرة الكندي.

تم تسهيل وجود هذا الكتيب من قبل مشروع تثقيف المرأة بقانون الأسرة والمعروف اختصاراً باسم (FLEW) , وهو مشروع عام للتثقيف القانوني يتم تمويله من قبل حكومة أونتاريو. ويتمثل هدف المشروع في توفير المعلومات للسيدات عن حقوقهن طبقاً لقانون الأسرة بأونتاريو. كما قام المشروع أيضاً بإصدار مواد عن الموضوعات التالية: الحل البديل للمنازعات , الحضانة وحق الرؤية , حماية الطفل , نفقة الطفل , القانون الجنائي وقانون الأسرة , العقود العائلية , التحكيم في قانون الأسرة , قضايا قانون الأسرة للمهاجرات واللاجئات واللاتي لا توجد لديهن إقامة قانونية , الزواج والطلاق , الحصول على المساعدة القانونية في مجال قانون الأسرة , وتقسيم الممتلكات والنفقة الزوجية. وللحصول على معلومات بشأن المواد المتوفرة بلغات وأشكال أخرى برجاء زيارة الموقعين التاليين على الإنترنت: . www.onefamilylaw.ca and www.undroitdefamille.ca

يتوفر هذا الكتيب بالعديد من اللغات. للمزيد من المعلومات برجاء زيارة موقع www.onefamilylaw.ca . كما يمكنك أيضاً أن تجدي على الموقع مواد إضافية لمساعدتك على فهم حقوقك الخاصة بقانون الأسرة

Canadian Council of Muslim Women  
**www.ccmw.com**

ADR/ARA 001

**flew** Family Law  
Education for Women  
Women's Right to Know

**fodf** Femmes ontariennes et  
droit de la famille  
Le droit de savoir

Funded by: / Finance par:  
 Ontario

تعبّر الآراء المذكورة في تلك المواد المكتوبة عن آراء المجلس الكندي للمرأة المسلمة (CCMW) وهيئة تعليم قانون الأسرة للمرأة FLEW ولا تعكس بالضرورة آراء المقاطعة.



**CCMW**

Canadian Council of Muslim Women  
Le conseil canadien des femmes musulmanes